ملخـــص المحاضــرة الثانيــة

➢ النظــريات المنشئـــة للدولـــة

اختلفت النظريات المؤسسة للدولة باختلاف العوامل و المعايير التي ركزت عليها كل نظرية ، فمنها من اعتمدت في وجودها على العامل الديني و منها من ركزت على مفهوم القوة و الغلبة و أخرى استندت على العقد

أولا : النظريات الدينية كأساس لوجود الدولة :

ظهرت هذه النظريات بدءا من عصر المسيحية و وصولا للقرون الوسطى ثم ،و قد اعتمد أصحابها على أن المرجعية الأولى لنشأة الدولة تعود للألهة ، فهي من تمنح الحكام مختلف السلطات لما لها من قوة تأثير معنوية و تعطيها القوة ، و بذلك يصبح للحاكم قوة و تأثير على المحكومين

و لم تنتهي هذه القوة و الإعتقاد إلاّ مع بداية القرن العشرين ، و تتميز مختلف هذه النظريات باشتراكها في أن السلطة مصدرها إلاهي و لكنها تختلف في طريقة اختيار الحاكم كما يلي [1]:

أ. **نظرية تأليه الحاكم :** مضمون هذه النظرية هو أن الحاكم إلاه يعبد و يفرض خضوع المحكومين له بما له من قوة دينية (معنوية)، و قد عرفت هذه النظرية في الحضارات القديمة

ب. **نظرية التفويض الإلاهي** : تعتمد هذه النظرية على اعتبار أن الحاكم هو مفوض من الإلاه للقيام بمتابعة شؤون الرعية و لا يخضع في تأدية مهامه إلا للألهة التي فوضته ، و فيها منح للحاكم سلطة مطلقة .

[1] . حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية و القانون الدستوري ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 1998 ، ص 125

ت. **نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر** : تتميز هذه النظرية عن التي سبقتها في كيفية منح التفويض ، ففي المسيحية منح الإلاه للبابا سلطتي الدين و الدنيا (سيف السلطة الزمنية و سيف السلطة الدينية .

و ما يميز هذه النظريات الدينية هو منح سلطة كبيرة للحاكم لدرجة اعتباره إلاها و الهدف من ذلك هو اعفاء الحكام من أي صورة من صور المسؤولية

ثانيا : نظرية القوة و العلبة

اعتمد الفقهاء وكبار مؤسسي هذه النظرية على القوة كأساس لوجود الدولة و لكنهم اختلفو في طبيعة القوة : هل هي اقتصادية أم فكرية ...و لذلك عرفت عدة تقسيمات باختلاف نظرة كل اتجاه

أ. **نظرية ابن خلدون**: اعتمد ابن خلدون في نظريته على المعايير التالية [2]:

- القوة
- العصبية
- الغلبة

ب. **النظرية الماركسية**، اعتمد أصحابها على فكرة الصراع الطبقي وفقا لمعيار القوة المادية .

ت. **نظرية التضامن الاجتماعي** : في هذه النظرية المعيار ليس فقط القوة المادية بل أشمل من ذلك ، فهو يصل لقوة النفوذ الأدبي ، والقوة الاقتصادية والحنكة السياسية

ث. **نظرية التطور التاريخي :** يرى أنصار هذه النظرية أن الدولة كظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة عدة عوامل أهمها التطور التاريخي وتأثيرات متعددة بدافع احتياجات الأفراد شأنها شأن الظواهر الأخرى. ، و تأخذ هذه النظرية بالمقارنة مع باقي النظريات أهميتها في كونها الأقرب واقعيا إلى انشاء الدولة.

---

[2] . الأمين شريط ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة ، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011 ، ص 35

ثالثا : النظريات القانونية ،

تتمثل أهم النظريات العقدية (الاتفاقية) في نظرية العقد الاجتماعي التي عرفت كأساس لنشأة المجتمع الإغريقي ثم ظهرت بعد ذلك في نهاية القرن السادس عشر على يد مجموعةمن الفلاسفة وهم الفيلسوفان الإنكليزيين : هوبز ولوك و الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو

ووفقا لهم يقوم العقد الاجتماعي على شعور الأفراد بضرورة التعاقد بموجب عقد اجتماعي لتحقيق مصالحهم و الوصول لحياةً مستقرةً,
فأساس العقد إذن هو تحقيق مصلحة الأفراد في ضمان مختلف حقوقهم عن طريق انشاء الدولة و خلق نظام ثابت و مستقر و ذلك من خلال الخروج من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة .
و لكن رغم اتفاق هؤلاء الفلاسفة على أساس واحد للعقد الاجتماعي إلا أنهم اختلفو في بعض النقاط مما أدى حتما لإختلافهم في النتائج المتوصل إليها و أهم نقاط الإختلاف :

- حالة الأفراد قبل التعاقد
- شروط و بنود العقد هذا التعاقد

أ. **نظرية هوبز** : يعتبر الفقيه الإنكليزي "توماس هوبز " من مؤيدي الحكم المطلق و المدافعين على الحكم الملكي ضد سيادة البرلمان ، وهذا يرجع لما عرفته الفترة التي كان يعيشها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا.
فالعقد عند هوبز هو مجال خصب للأفراد من أجل الخروج من الحياة الطبيعية البدائية التي كان يعيشونها لحياة أفضل في ظل مجتمع يسوده السلم و الأمن و الاستقرار [3]،

[3] . عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية و القانون الدستوري ، الدولة -الحكومة -الحقوق و الحريات العامة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، سنة 1889 ص 56

و لذلك يتنازل الفرد بموجب هذا العقد عن حرياته وحقوقه الطبيعية للسلطة التي أقامها مهما كانت لأنها هي من تتولى مهمة إخراجه من الحالة التي كان فيها لحالة أخرى أحسن ، و لتحقيق ذلك فإن الحاكم لا يخضع لأي قيد من شأنه أن يمنع تحقق الهدف من العقد، فالحاكم إذن يملك السلطة المطلقة على الأفراد ويقع عليهم واجب طاعته مهما بلغت درجة استبداده و طغيانه لأن ذلك أحسن لهم من الرجوع لحالة الفوضى التي كانوا يعيشونها ، فالحاكم لا يخضع لأي نوع من أنواع المسؤولية [4]

ب. .**نظرية جون لوك :** يتفق هذا الفيلسوف مع هوبز في أصل فكرة انشاء العقد و تأسيس مجتمع سياسي و لكن يختلف معه في نظرته للحياه الفطرية التي كان يعيشها الأفراد ،

و لذلك فهدف ابرام العقد في هذه النظرية هو تحقيق اتفاق بين الأفراد و الحاكم من أجل إقامة السلطة لتحقيق العدالة ، ولكن لوك بعكس هوبز لا يمنح السلطة المطلقة للحاكم ، بل يقيدها بالقدر الذي يسمح للفرد التمتع بحقوقه التي بقيت لأنه أصلا لم يتنازل عن جميع حقوقه، و بذلك فإن مركز الحاكم في هذه النظرية يختلف عن نظرية هوبز لأنه مقيد بتنفيذ الشروط، و ليس له السلطة المطلقة بل للأفراد التراجع في العقد و فسخه متى لم تتحق الأهداف المرجوة منه ، فالرضاء هو أساس قيام الدولة عند لوك [5]

ت. **نظرية جون جاك روسو:**

يختلف هذا الفيلسوف مع السابق (لوك) في تحديد أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك .

فسبب العقد عند روسو هو بحث الأفراد عن طريقة يستعيدون بها المزايا ،و قد توصلو لإبرام عقد اجتماعي يتنازلون بموجبه عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد الذين يمثلونهم في النهاية الإرادة العامة . و لكن مع ضمان حقوقهم وحرياتهم [6]

---

[4] . Dominique CHAGNOLLAUD , Droit constitutionnel contemporain, 2em edition , Dalloz,Paris , 2001 , P 5

[5] . نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1999 ص 64

[6] . Dominique CHAGNOLLAUD, op cit ; P 5

و قد تعرضت مختلف النظريات العقدية لعدة انتقادات أهمها استحالة انشاء جماعة عن طريق العقد و استحالة تطبيقها من الناحية القانونية .